

يحظر النشر حتى الساعة 0715 بتوقيت السعودية الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 3 مارس 2021

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للسعودية التابع لمجموعة IHS Markit

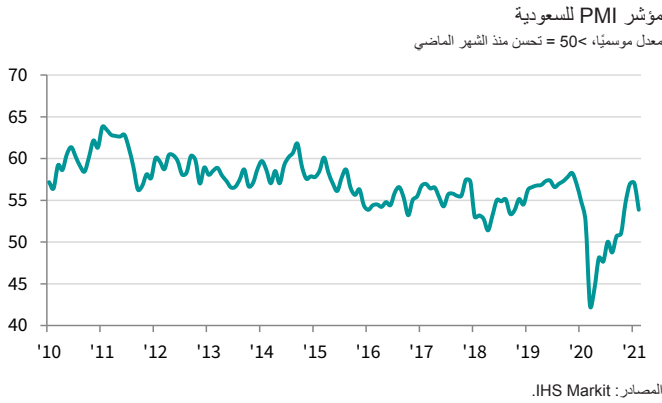
تحسن الأوضاع التجارية ببطء أكبر في فبراير

النتائج الأساسية:

توسع إنتاج الاقتصاد غير المنتج للنفط بأبطأ معدل منذ شهر نوفمبر 2020

تباطؤ نمو الأعمال الجديدة إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر

تراجع توقعات النشاط التجاري بالرغم من التفاؤل الناتج عن اللقاح



تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 18 فبراير 2021.

تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"فقد التعافي الاقتصادي في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في السعودية بعض زخمه في شهر فبراير، حيث انخفض مؤشر مدراء المشتريات من 57.1 نقطة في شهر يناير إلى 53.9 نقطة في شهر فبراير، مشيرًا إلى أدنى معدل تحسن في أربعة أشهر. ومع ذلك، ظل القطاع يسير على المسار الصحيح بشكل عام، مع استمرار تدفقات الأعمال الجديدة ومبيعات الصادرات في الارتفاع، كما قامت الشركات أيضًا بمراكمة المخزونات تحسبًا لنمو أقوى في المستقبل.

"استمرت أعداد الموظفين في التأخر في التعافي، حيث لم تشهد الشركات بعدً ضغطًا إضافية على القدرة الاستيعابية. ومع ذلك، باستثناء الزيادة الطفيفة في التوظيف في شهر نوفمبر الماضي، كان معدل تسريح الموظفين هو الأدنى في عشرة أشهر.

"تشير بيانات معدلات الثقة إلى أن الشركات تتوقع بداية صعبة للعام 2021 حيث لا تزال بعض البلدان تخضع لإجراءات الإغلاق، لكن طرح لقاحات كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم من شأنه أن يؤدي إلى تحسن حاد في النشاط الاقتصادي في النصف الأخير من العام مع انتشار الوباء مع بدء انحسار الوباء".

استمر تحسن الظروف الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في شهر فبراير، وذلك وفقًا لأحدث بيانات لدراسة مؤشر مدراء المشتريات، إلا أن معدل النمو تراجع إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر مع توسع الإنتاج والطلبات الجديدة بمعدلات أضعف. أدت معدلات التوظيف إلى تأخير انتعاش الإنتاج مرة أخرى حيث خفضت الشركات أعداد الوظائف للشهر الثالث على التوالي، على الرغم من استمرار زيادة عمليات شراء مستلزمات الإنتاج والمخزونات. وظلت الشركات تأمل في أن يقل تأثير مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) خلال العام المقبل، على الرغم من انخفاض تفاؤل الشركات إلى أدنى مستوى منذ شهر أكتوبر الماضي.

سجل مؤشر مدراء المشتريات المعدل موسميًا التابع لمجموعة IHS Markit في السعودية 53.9 نقطة في شهر فبراير، مشيرًا إلى تحسن قوي في أحوال اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وهبط المؤشر عن قراءة شهر يناير المرتفعة الأخيرة البالغة 57.1 نقطة وسجل أقل قراءة له في أربعة أشهر.

ومع ذلك، ظل مؤشر مدراء المشتريات أعلى من حد النمو (50.0 نقطة) وأشار إلى مزيد من التعافي في ظروف العمل من التأثير الأولي لوباء كوفيد-19. دفعت المكونات الفرعية - وهي الإنتاج والطلبات الجديدة ومخزون المشتريات - المؤشر إلى النطاق الإيجابي، على الرغم من تسجيل كل مكون منها قراءة أقل من شهر يناير.

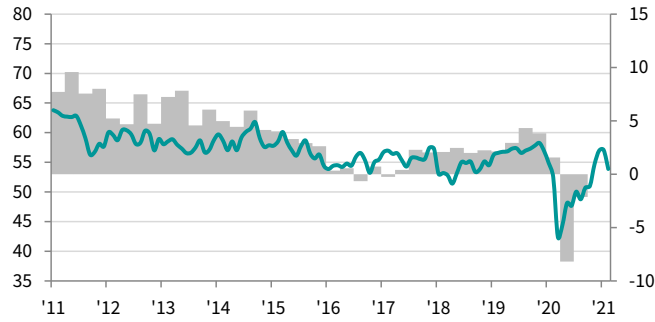
ارتفع إنتاج القطاع الخاص بقوة خلال شهر فبراير، وأرجعت الشركات التي شملتها الدراسة ذلك إلى زيادة طلب العملاء. لكن معدل النمو تراجع للمرة الأولى منذ بدء النشاط في الارتفاع في شهر سبتمبر الماضي. وبالمثل، شهدت الشركات ارتفاعًا في تدفقات الأعمال الجديدة، لكن التوسع تباطأ منذ بداية 2021.

ووفقًا لما ذكره أعضاء اللجنة، فقد ارتفعت المبيعات بفضل تحسن ثقة الشركات والجهود المبذولة للحفاظ على استراتيجيات التسعير التنافسي. كما ارتفع الطلب من العملاء الأجانب، وإن كان ذلك بوتيرة متواضعة.

تابع...

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
أسعار 2010 الثابتة، % سنة/سنة

مؤشر PMI
معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: IHS Markit، GaStat

استجابةً للنمو المستدام، اشترت الشركات كميات أكبر من مستلزمات الإنتاج في منتصف الربع الأول. وكانت الزيادة أقل بكثير مما كانت عليه في شهر يناير، لكن ذلك يعود بشكل كبير إلى تراجع زيادة الطلبات الجديدة. ومع ذلك، واصلت الشركات زيادة المخزون في ظل الآمال بحدوث انتعاش سريع في الاقتصاد بعد تراجع كوفيد-19.

ودفعت الثقة المرنة في قطاع الأعمال الشركات إلى توقع زيادة في الإنتاج خلال الأشهر الـ 12 المقبلة في شهر فبراير، على الرغم من أن تفاؤل الشركات كان الأضعف منذ شهر أكتوبر الماضي. وفي حين أن التوقعات على المدى الطويل كانت قوية بسبب طرح اللقاحات العالمية، أشارت الشركات أيضًا إلى توقعات منخفضة للإنتاج على المدى القريب حيث لا تزال بعض البلدان في حالة إغلاق.

انخفضت أعداد الوظائف للشهر الثالث على التوالي في شهر فبراير، حيث تمكنت الشركات من تقليل أعباء العمل المعلقة على الرغم من ارتفاع الطلب. ويشير هذا إلى أن الانتعاش في الوظائف لا يزال يتأخر عن الانتعاش في النشاط التجاري.

وفي حين شهدت بعض الشركات تأخيرات في تسليم الموردين بسبب نقص مستلزمات الإنتاج وتباطؤ عمليات الشحن الدولية، تحسنت مواعيد التسليم الإجمالية مرة أخرى في شهر فبراير. وقد ساعد ذلك على إبقاء تضخم التكلفة معتدلاً نسبياً، على الرغم من تسارعه إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر. ازدادت أسعار المنتجات أيضًا بشكل هامشي فقط، لا سيما أن بعض الشركات قدمت خصومات لكسب عملاء إضافيين.

الاتصال

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: +44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

نبذة عن IHS Markit
تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر PMI® للسعودية التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستمارة بالردود على الاستبيانات المرسل إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر فبراير 2021 في الفترة من 11-18 فبراير 2021. لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناتجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit Index™ و Purchasing Managers' Index® و PMI® إشارات تجارية مسجلة باسم IHS Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.